

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٦

بتعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة

لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥

في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص

ورقابة السلع المستوردة والمصدرة

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير :

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية الصادرات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ في شأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ في شأن إجراءات الفحص والرقابة

على الصادرات والواردات ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة

السلع المستوردة والمصدرة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تعديل بعض أحكام

لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة

السلع المستوردة والمصدرة ؛

وبناءً على ما عرضه رئيس قطاع التجارة الخارجية ؛

قرار:

(المادة الاولى)

يستبدل بنص البند (٢) من الفقرة ثالثاً من المادة (١٠٢) بلائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة ، النص الآتى :

« ٢ - أن يكون المنتج معبأ فى أكياس محكمة الغلق مستوفاة للقواعد الصحية وأن توضع داخل كل كيس بطاقة مكتوباً عليها بمادة ثابتة باللغة العربية البيانات الآتية :

(أ) بلد المنشأ .

(ب) اسم المنتج .

(ج) اسم المجرر .

(د) تاريخ الذبح .

(هـ) اسم المستورد وعنوانه .

(و) الجهة التى أشرفت على الذبح طبقاً للشريعة الإسلامية ، على أن تكون هذه الجهة معتمدة من المكتب التجارى فى بلد المنشأ. » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر فى ٢٣/٢/٢٠٠٦

وزير التجارة والصناعة

م / رشيد محمد رشيد